مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد،11 العدد 03و الصفحة 213– 231

الصيرفة التشاركية في الجزائر ودورها في دعم وتعزيز التنمية المستدامة

Participative banks in Algeria and its role in supporting and reinforcement sustainable development

لخضر بن أحمد ، الأمين لباز

جامعة الجلفة، الجزائر

تاريخ الاستلام..2020/03/09 تاريخ القبول: 2020/11/09 تاريخ النشر 2020/12/31

ملخص:

يهدف هذا المقال الى تشخيص حالة الصيرفة التشاركية في الجزائر و العوامل المؤدية لوضعيتها الحالية وسبل النهوض بها وجعلها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ، وخصوصا بعد أزمة التمويل الخانقة التي بدأت منذ سنة 2014 مع تهاوي اسعار البترول لتستفحل وبقوة سنة 2017 مما أدى الى إلغاء وتجميد العديد من المشاريع التنموية، والبحث عن وسائل تمويل أخرى، والعمل على استقطاب الكتلة النقدية الموجودة خارج السوق الرسمية، وصدور النظام .رقم 18–02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

الكلمات المفتاحية :التمويل التشاركي؛ التمويل التقليدي؛ الصيرفة التشاركية؛ التنمية المستدامة

Abstract :

The object of this article is to diagnose the state of participative banks in Algeria and the means to develop them, especially after the 2014 funding crisis due to the fall in oil prices, which led to the cancellation and freezing of development projects, and in search of other means of financing, by the issuance of Regulation No. 18-02 of November 4, 2018 relating to the rules applicable to so-called "participatory" products which do not entail not the collection or payment of interest**.**

Keywords: conventional financing; participative banks; sustainable development.

1- تمهيد

لقد تزايد الإهتمام العالمي بنشاط التمويل التشاركي خلال الحقبة الأخيرة من الألفية الجديدة وانتشار المصارف التشاركية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع مبادىء الشريعة الاسلامية، وقد حرصت السلطات المالية والنقدية في العديد من الدول التي انتشرت بها أنشطة هذه المصارف على تطوير التشريعات المصرفية لتمكين هذه المصارف من ممارسة انشطتها المالية بكفاءة، لا سيما في ضوء الطلب المتزايد على خدمات التمويل التشاركي.

والجزائر كبقية دول العالم أهتمت هي الأخرى بهذا النوع من التمويل وخصوصا بعد الإنخفاض الكبير لأسعار البترول وظهور بوادر أزمة تمويل الاقتصاد مع بداية عام 2014 ولجوئها الى التمويل غير التقليدي سنة 2017 رغم تحذيرات الخبراء و الباحثين من المخاطر التي غالبا ما تصاحب هذا النوع من التمويل، مما اضطرها للبحث عن سبل اخرى لتوفير التمويل اللازم للإقتصاد بعيدا عن اللجوء الى الإقتراض الخارجي وخصوصا أن هناك كتلة نقدية كبيرة جدا خارج نطاق النظام المصرفي يمكن استقطابها، مما جعلها تفكر في السماح للمؤسسات المصرفية أو المؤسسات المالية المعتمدة الناشطة فتح شبابيك التمويل التشاركي (الصيرفة الإسلامية) من أجل تلقي الاموال من اولئك المترددين وتوظيف هذه الأموال في مشاريع تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد جسدت ذلك بمقتضى النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " والتي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد, إلى جانب تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية والتي سينطلق العمل بها مع بداية العام 2020.

ولما كانت التنمية المستدامة هي الهدف الأساسي لكل حكومة بكل ابعادها، ووضع الخطط اللازمة لتمويلها، ارتأينا أن نخصص دراستنا هذه لمعرفة الأدوار المرجوة من الصيرفة التشاركية للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة والآفاق والنتائج المرجوة و المترتبة عن اطلاق هذا النوع من التمويل.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع والوقوف على النتائج المترتبة عليه قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية: **كيف يمكن أن تساهم الصيرفة التشاركية في استقطاب رؤوس الأموال ومن ثم اعادة توظيفها من اجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟**

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية من خلال ما لصيغ وأدوات الصيرفة التشاركية من دور كبير في الإسهام في تجنب الآثار السلبية والخطيرة لنظام التمويل التقليدي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم تقديم الخدمة التمويلية على أسس عادلة، من خلال وساطة استثمارية إنتاجية على أساس المشاركة في المخاطر والمغانم.

منهج البحث

سوف يتم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها، ، كما سوف يتم الاعتماد على منهج الدراسة المقارنة، لمحاولة إبراز جوانب التشابه والاختلاف بين التمويل التشاركي والتمويل التقليدي فيما يتعلق بمدى استقطاب المدخرات وتوظيفها من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية ، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة محاور هي:

- مفهوم الصيرفة التشاركية؛
- واقع الصيرفة التشاركية في السوق العالمية و في الجزائر؛
- مفهوم التنمية المستدامة وابعادها ومؤشراتها في الجزائر؛
- متطلبات تفعيل الصيرفة التشاركية في الجزائر لدعم وتعزيز التنمية المستدامة.

2- مفهوم الصيرفة التشاركية

لقد استطاع بنك الجزائر بعد مخاض عسير أن يصدر أخيرا قانونا يتعلق بالصيرفة الإسلامية تحت مسمى الصيرفة التشاركية أو التمويل التشاركي وذلك من خلال النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " ، وذلك تحت ضغط أزمة التمويل الخانقة التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة مما جعل الأنظار تتوجه الى استقطاب تلك الكتلة النقدية الكبيرة M2 حوالي 2000 مليار دينار- الموجودة خارج المؤسسات المصرفية والمالية الرسمية **(محافظ بنك الجزائر،2019 :03).**

2-1- تعريف الصيرفة التشاركية

من خلال النظام السالف الذكر عرف بنك الجزائر الصيرفة التشاركية في المادة الثانية منه بأنه تعد عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات العمليات المذكورة في المواد 66 الى 69 من الأمر 03-11 المؤرخ في

26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الاموال وعمليات توظيف الاموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل او تسديد الفوائد، وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية (**االنظام رقم 18-02، المادة 02**) :

- المرابحة؛
- المشاركة؛
- المضاربة؛
- الإجارة؛
- الإستصناع؛
- السلم؛
- وكذا الودائع في حسابات الإستثمار.

وتخضع منتجات الصيرفة التشاركية هذه لأحكام المادة 03 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 08 أفريل 2018 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

ومن خلال هذا الإطار القانوني الذي حدده بنك الجزائر لنوع وطبيعة العمليات المصرفية التشاركية المسموح بها سوف نقوم بتقديم مفاهيم وشروحات لهذه الصيغ السالفة الذكر.

2-2- صيغ التمويل المصرفي التشاركي وسبل تطويرها:

لقد تمكنت البنوك التشاركية من اختراق أسوار النشاط المصرفي التقليدي، واستطاعت بآلياتها وأدواتها المستحدثة أن تدخل في دائرة هذا النشاط فئات من المدخرين وأصحاب المشروعات لم يكن لها نصيب فيه قبل ذلك، ولا يستطيع أحد أن يماري في هذه الحقيقة أمام النمو المتزايد في الموارد المالية التي تتلقاها البنوك التشاكية من هذه الفئة، وسوف نتناول فيما يلي أهم الأدوات التمويلية التي اعتمدها بنك الجزائر:

2-2-1- المرابحة:

ويعرف بيع المرابحة بأنه " البيع بالثمن المشترى به أو تكلفتها على المشترى مع زيادة ربح معلوم يكون في الغالب نسبة مئوية من ثمن الشراء أو التكلفة " (محمد كمال عطية، 1989: 352).

وتعرف المرابحة أيضا بأنها عملية شراء المصرف لسلعة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناءً على طلب و وعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها و قبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل **(بنك السلام، 2020).**

وتعد المرابحة من الصيغ التمويلية الأكثر شيوعا أو استخداما في المصارف التشاركية حيث يقوم البنك بشراء سلعة معينة ومحددة مطلوبة رسميا من عميله في مقابل زيادة ربح معلوم **(لحيلح الطيب،**

2008 :08)، كما تعتبر المرابحة احدى صيغ عقود البيع التي تضمن قيام البنك بشراء بضاعة لصالح العميل مقابل مبلغ معين يضاف الى ثمن البضاعة ليتم تسديد المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات حسب الإتفاق، لكن تبقى ملكية البضاعة للمصرف كضمان له حتى انهاء سداد ثمن البصاعة كاملا .

وتكتسي المرابحة أهمية بالنسبة للتنمية فهي تخدم العديد من أصحاب المشاريع الذين يستطيعون من خلالها الحصول على تمويل يرتبط بنشاطهم الإنتاجي مباشرة، وبشروط هي أفضل من شروط التمويل التقليدي.

2-2-2- المشاركة

المشاركة هي احدى مجالات الاستثمار و في تعني الشركة او الشراكة و هي الاختلاط او مخالطة الشريكين في راس المال و الربح و الخسارة و يعرفها اخرون على انها التعاقد بين اثنين او اكثر على العمل للكسب بواسطة الاموال او الاعمال او الوجاهة ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق أي يتم اقتسام الارباح و الخسارة حسب نسب الاتفاق بين الطرفين **(الوادي محمود حسين، 2007 : 233).**

كما تعرف بأنها عقد بين طرفين أو أكثر يقدم كل منهما حصة مالية ويتكون من الحصتين رأس مال الشركة والربح يوزع بينهما حسب الإتفاق و الخسارة على حسب نسبة المشاركة، و هي نوعان:

- المشاركة المستمرة: و هي التي تبقى إلى نهاية مدتها.
- المشاركة المتناقصة: و فيها يمتلك أحد الشريكين حصة الآخر على دفعات أو دفعة واحدة خلال مدة المشاركة المنتهية بالتمليك **(بنك السلام، 2020).**

2-2-3- المضاربة:

إن عقد المضاربة من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة، فعن طريقه يمكن تمويل مشروعات إنتاجية على مستويات حجم مختلفة، ويمكن تعريف هذه الصيغة التمويلية بأنها عقد مشاركة بين طرفين أحدهما يمتلك رأس المال والثاني يقدم جهده المتمثل في الإدارة والخبرة ويسمى المضارب على أن تتحدد طريقة اقتسام الربح بينهما بحسب نسبة متفق عليها سلفا أما الخسارة غير الناتجة عن التقصير أو التعدي فيتحملها صاحب رأس المال بينما يخسر المضارب عمله وجهده **(الزحيلي وهبة، 2002 :438)**

عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغا من المال للمضارب للمتاجرة به مقابل مقدار من الربح شائع مشترك بينهما حسب ما إشترطا، فإن خسر دون تعد و لا تقصير و لا مخالفة فالخسارة تقع على المصرف وحده و لا يخسر المضارب إلا جهده و عمله، و قد تنقسم المضاربة إلى قسمين:

- مطلقة (يفوض فيها المضارب بالإستثمار وفق ضوابط تتماشى مع مبادئ المصرف).

– مقيدة (يقيّد بمشروع معيّن أو نشاط خاص).(**بنك السلام، 2020**).

ومنه نستنتج بأن المضاربة من وجهة نظر صاحب المال عقد يقوم على عنصرين أساسيين: الثقة في أمانة المضارب، والثقة في خبرته وكفاءته في استثمار المال، أي أنه يرتبط مباشرة بالقدرة التنظيمية على ممارسة نشاط إنتاجي والنجاح فيه.

2-2-4- الإجارة:

يمكن تعريف عقد الإجارة بأنه عقد إيجار أصول مقرون بوعد بالبيع لفائدة المستأجر، ويتعلق الأمر بتقنية تمويل حديثة النشأة نسبيا ، حيث يتدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف أساسيين هم:

- المورد وهو هنا الصانع أو البائع الأصلي؛
- المؤجر وهو البنك أو المؤسسة التى تشتري الأصل لغرض تأجيره لعميله؛
- المستأجر الذي يحتفظ بحق الاختيار في الشراء النهائي بموجب عقد التأجير.

وتكمن أهمية هذه الصيغة التمويلية كونها تتيح لأصحاب المشاريع تجديد معداتهم القديمة مع عدم تجميد أموالهم على المدى المتوسط و الطويل في حالة قيامهم بالاقتناء عن طريق التمويل الذاتي.

2-2-5- الاستصناع:

هو عقد بين المستصنع و الصانع بحيث يقوم الثاني و بناءا على طلب الأول بصناعة سلعة موصوفة (المصنوع) أو الحصول عليه عند أجل التسليم على أن تكون مادة الصنع وتكلفة التصنيع من الصانع وذلك مقابل مبلغ يتفق عليه و على كيفية السداد (**النجار اخلاص باقر، 2009 : 101)**، ويعرف آخرون عقد الإستصناع بأنه اتفاق يتعهد فيه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلا وفقا للمواصفات التي تم تحديدها ويلتزم بها الصناع بموجب هذا الإتفاق مقابل دفع مبلغ معلوم ثمنا للعين.

كما تعريفه بأنه عقد بين المصرف و المتعامل يتعهد فيه المصرف بصناعة عين موصوفة في الذمة بسعر محدد على أن تسلم في تاريخ معيّن (و يكون المصرف هنا صانعا و المتعامل مستصنعا)، و يقوم المصرف بإبرام عقد إستصناع مواز مع طرف ثالث (عقد مقاولة) يكون فيه المصرف مستصنعا و المقاول صانعا(**بنك السلام، 2020**).

وتكمن اهمية عقد الإستصناع في أنه يساهم بشكل فاعل في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، علما أن هذا العقد لم يستخدم إلى الآن رغم أهميته البالغة في عملية التنمية المستديمة.

2-2-6- السلم:

بيع السلم هوعملية بيع مع التسليم المؤجل للسلع حيث ويتدخل البنك بصفته المشتري بالتسديد نقدا للسلع التي تسلم له مؤجلا، أي أن يشتري البنك سلعة معينة مؤجلة التسليم ويدفع ثمنها فورا، أو يبيع سلعة مؤجلة التسليم ويقبض ثمنها في الحال، **(طايل مصطفى كامل السيد،2012 : 284)**،

او هو عبارة عن شراء سلعة موصوفة في الذمة بثمن مقبوض في الحال و بشروط خاصة يتم فيها توكيل المصرف المتعامل ببيع السلعة بعد قبضها**(بنك السلام، 2020)**.

وتكمن أهمية بيع السلم في كونه وسيلة مثلى لتمويل بعض النشاطات الاقتصادية مثل الفلاحة، الحرف، التصدير و الاستيراد، التعاونيات الشبانية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاضافة الى قطاع التوزيع، والأجدر لأهداف التنمية الاقتصادية أن يعتمد البنك التشاركي على عمليات بيع السلم بشكل خاص في مجال التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد).

2-2-7- الودائع في حسابات الإستثمار:

تمثل هذه الودائع أهم مصدر خارجي لموارد البنوك التشاركية، اذ تعتبر السند الأساسي لعملياتها الاستثمارية، فهي ودائع محددة الأجل يفوض من خلالها المودع البنك باستعمالها في الانشطة الاستثمارية سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المشاركة مع الغير**(نعمة الله نجيب وآخرون، 2001: 233)**.

إن من الواضح في هذا النوع من الحسابات أن العميل قد أودع ماله في البنك بقصد توكيله في استثمار رأس المال، وذلك بتوظيفه عن طريقه أو عن طريق إحدى الشركات، وهذا العمل من الناحية الفقهية يكيف على أنه (عقد مضاربة) حيث يشكل العميل (المودع) صاحب المال، البنك المضارب.

3- واقع الصيرفة التشاركية في السوق العالمية و في الجزائر

3-1- الصيرفة التشاركية في سوق الصيرفة العالمية

ان تجربة الصيرفة التشاركية تعد تجربة حديثة اذا ما قارناها بالتمويل التقليدي وهو ما يعني أنه هناك فرص لتطوير أطر وآليات الصيرفة التشاركية في المستقبل، رغم ان حجم السوق لا يزال يمثل 1 % من حجم السوق العالمي للتمويل، ورغم القفزة النوعية التي حققها التمويل التشاركي الذي كان حجمه عالميا خلا التسعينات لا يتجاوز 150 مليار دولار أين وصل في الآونة أخيرة الى 1.87 تريليون دولار أي بمعدل نمو 14 % .

واذا ما تطرقنا له من حيث التوزيع القطاعي لانشطة التمويل الاسلامي يعد نشاط الصيرفة الاسلامية من ابرز انشطة التمويل الاسلامي بإجمالي اصول تقارب 1.5 تريليون تشكل ما يقارب 80 % من اجمالي سوق التمويل الاسلامي يليه نشاط اصدار الصكوك الاسلامية بإجمالي اصول 295 مليار تشكل 16% ثم انشطة الصناديق الاستثمارية الاسلامية و انشطة التأمين المتوافقة مع الشريعة الاسلامية (شركات التكافل) بأهمية نسبية لازالت ضئيلة بحدود 5% من اجمالي سوق التمويل الاسلامي العالمي.

الشكل رقم 1: اصول التمويل التشاركي وفقا لقطاعات التمويل المختلفة

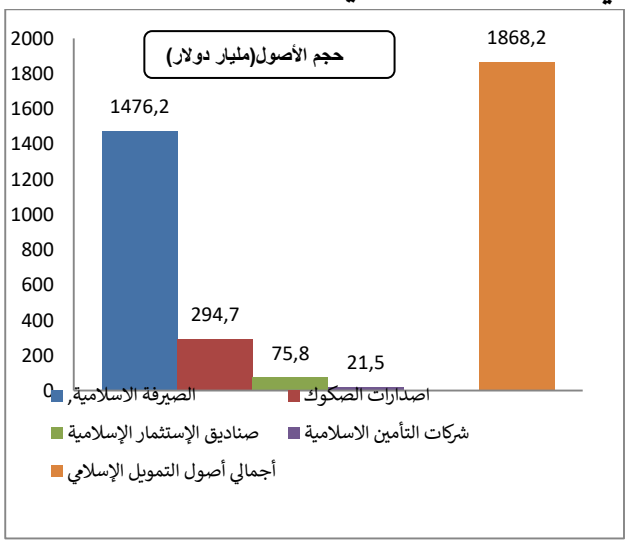

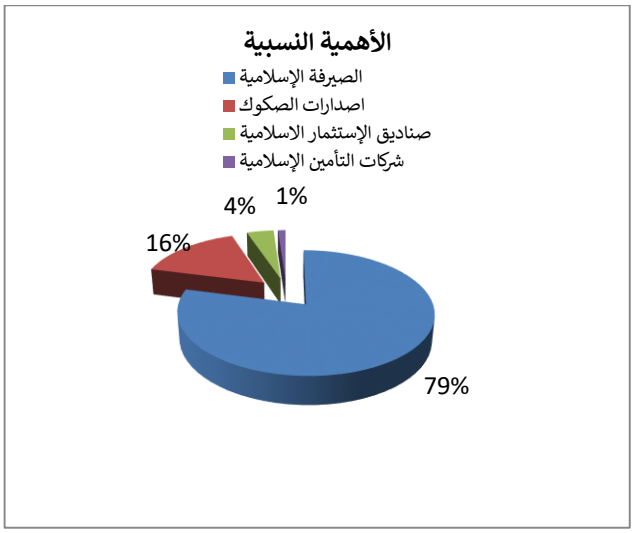

المصدر: (عبد المنعم هبة، 2016: ص:05)

3-2- واقع الصيرفة التشاركية في الدول العربية والإسلامية :

تعتبر السعودية والسودان وماليزيا من أهم الاسواق لنشاط التمويل التشاركي، والملاحظ ان اصول الصيرفة التشاركية تتركز في منطقة الشرق الأوسط وآسيا في ظل وجود عدد كبير من الدول الاسلامية وتوفر فوائض مالية ضخمة لدى بعض تلك البلدان، كما تشهد صناعة الصيرفة التشاركية تناميا واصحا في عدد من البلدان الأخرى كدول افريقيا وبعض الدول الاوربية، وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي أكبر سوق للتمويل التشاركي على مستوى العالم باجمالي أصول تمثل 37.6 % من اجمالي اصول الصيرفة التشاركية العالمية أي ما يعادل 702 مليار دولار في حين تمثل حصة دول شمال افريقيا و الشرق الأوسط باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 34.4 % أي 642 مليار دولار، والجدول التالي يوضح اجمالي أصول الصيرفة التشاركية والأهمية النسبية على مستوى العالم.

الجدول رقم 1 : اصول التمويل التشاركي وفقا للمناطق الجغرافية

المنطقة	اجمالي أصول التمويل التشاركي (مليون دولار)	الأهمية النسبية على مستوى العالم (%)
آسيا	419.3	22.44
دول مجلس التعاون الخليجي	702.2	37.59
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	641.8	34.35
دول افريقيا وجنوب الصحراء	23.8	1.27
أخرى	81.1	4.34

المجموع	1868.2	100

المصدر: عبد المنعم هبة، 2016: 04

3-3- واقع الصيرفة التشاركية في الجزائر

ان الجزائر وعلى غرار العديد من الدول عملت على فتح المجال أمام االبنوك من أجل السماح لها بممارسة التمويل التشاركي أو ما يعرف بالصيرفة التشاركية، إلا أن العملية الى اليوم مازالت فتية رغم ممارسة بعض البنوك الخاصة لها منذ أكثر من عقدين، وهو ما يجعلها في مخالفة للقوانين الصادرة عن بنك الجزائر الذي يغض الطرف عنها، ومن خلال هذا المحور سوف نقوم بتشخيص وتحليل واقع الصيرفة التشاركية في الجزائر قبل وبعد صدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " وأبرز التحديات التي تواجهها.

3-3-1- بدايات الصيرفة التشاركية في الجزائر:

كما ذكرنا سابقا فإن الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 سمحت للقطاع المصرفي الخاص و الأجنبي بإنشاء بنوك في الجزائر أو فتح فروع لها، حيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة في هذا المجال اذا ما قورنت بدول الجوار وبعض الدول العربية و الإسلامية الأخرى واهم هذه البنوك:

3-3-1-1- بنك البركة الجزائري

وهو أول مصرف برأس مال مختلط (عام و خاص), تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج, و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، ويبلغ رأسماله حاليا بعد رفعه عام 2017 مبلغ 15 مليار دينار جزائري وقد صنف عام 2018 حسب مجلة (Global Finance) كأحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي كما اعتبر من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية ومن أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرى **(بنك البركة الجزائر،2019)**.

3-3-1-2- بنك السلام-الجزائر

بنك السلام هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته . وقد جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، حيث تم إعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 برأسمال قدره 100 مليون دولار أي 7.2 مليار دينار جزائري ليصبح حينها كأكبر مصرف

خاص، وليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. وقد استطاع البنك ان يرفع رأسماله سنة 2018 الى 20 مليار دينار جزائري **(بنك السلام الجزائر،2019)**..

إن مصرف السلام–الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى و متطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، و المتعاملين، و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة و الاقتصاد .

3-3-1-3- بنك الخليج الجزائر

هو بنك خاص بدأ نشاطه عام 2004، حيث يبلغ رأسماله حاليا 10 مليار دينار جزائري، وله 60 وكالة تغطي 39 ولاية منها 3 وكالات للصيرفة الذاتية Self Banking وقد حدد مهامه الرئيسية في مرافقة التنمية الإقتصادية و المالية للجزائر حيث يقدم خدماته لكل القطاعات وما يميز هذا المصرف عن المصرفين السابقين هو أنه يمزج في خدماته بين التمويل التقليدي و التمويل التشاركي عن طريق فتح نوافذ وشبابيك للصيرفة التشاركية **(بنك الخليج الجزائر،2019)**..

3-3-2- حصة الصيرفة التشاركية في السوق المصرفية المحلية

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي رغم أن عددها ستة (6) مصارف فقط حيث تمثل حصتها من اجمالي الاصول المصرفية 86% في حين ان المصارف الخاصة (14 مصرفا) تمثل حصتها 14% أما ما يتعلق بالمصارف التشاركية (3 مصارف) فلا تتجاوز حصتها 4% من اجمالي النشاط المصرفي الجزائري ونسبة 30% من اجمالي النشاط المصرفي الخاص وهي نسبة معتبرة جدا مقارنة بعدد المصارف،

ومن خلال الجدولين التاليين سوف نقدم صورة عن مدى تطور حجم الودائع والقروض المقدمة من البنوك التقليدية او البنوك التشاركية أو تلك التي تجمع بين النوعين كبنك الخليج الجزائر.

الجدول رقم 2 : حجم الودائع (مليار دينار)

السنوات / المصارف	2014	2015	2016	2017	2018	الملاحظة
البنوك العمومية (1)	7996,05	8124,22	7908,6	8779,22	10187,7	
البنوك الخاصة(2)	1121,45	1076,48	1171,30	1452,97	1 522,30	
المجموع (3)	9117,5	9200,7	9079,9	10232,19	11710	

نسبة(2)/(1)	%14,03	%13,25	%14,81	%16,55	%14,94	
البنوك التشاركية						
بنك البركة	125,768	154,562	170,137	207,891	223,995	
بنك السلام	15,409	19,407	29,084	53,717	85	
بنك الخليج	135,820	137,286	147,830	210,496	209,440	تقليدي + تشاركي
المجموع (4)	276,997	311,255	347,051	472,104	518,435	
نسبة(4)/(3)	%3,04	%3,38	%3,82	%4,61	%4,43	
نسبة(3)/(2)	%24,70	%28,91	%29,63	%32,49	%34,06	

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر و البنوك الثلاثة الأخرى

الجدول رقم 3 : حجم القروض (مليار دينار)

السنوات / المصارف	2014	2015	2016	2017	2018	الملاحظة
البنوك العمومية (1)	5709,55	6366,15	6927,44	7706,02	8679,381	
البنوك الخاصة(2)	793,35	909,45	980,56	1171,88	1 296,92	
المجموع (3)	6502,9	7275,6	7908	8877,9	9976,301	
نسبة(2)/(1)	%13,90	%14,29	%14,15	%15,21	%14,94	
البنوك التشاركية						
بنك البركة	80,627	96,453	110,711	139,677	156,460	
بنك السلام	23,939	23,130	29,377	45,454	75	
بنك الخليج	101,162	104,883	117,871	153,825	169,328	تقليدي + تشاركي
المجموع (4)	205,728	224,466	257,959	338,956	400,788	
نسبة(4)/(3)	%3,16	%3,09	%3,26	%3,82	%4,02	
نسبة(3)/(2)	%25,93	%24,68	%26,31	%28,92	%30,90	

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر و البنوك الثلاثة الأخرى

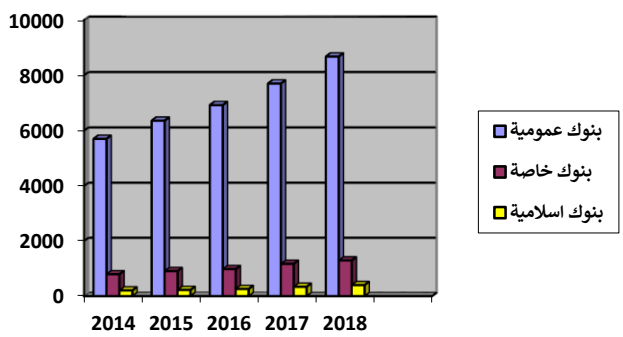

الشكل رقم 3: تطور حجم القروض المصرفية فى الجزائر(مليار دج)

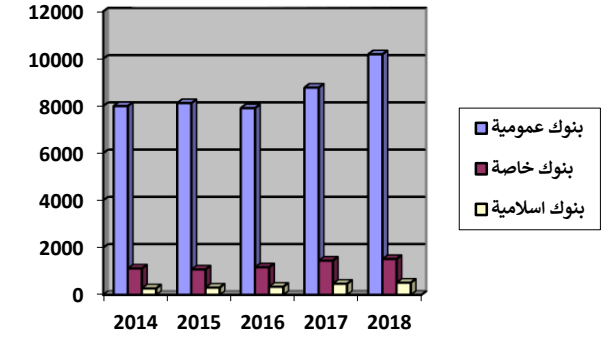

الشكل رقم 2 : تطور حجم الودائع المصرفية فى الجزائر (مليار دج)

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر و البنوك الثلاثة الأخرى

4- مفهوم التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة عملية يتفاعل فيها استغلال الموارد وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته، كما تعتبر أيضا بأنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار و التواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلا ل الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي.

4-1- تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري و الطبيعي و البيئي سواء على الصعيد المحلي و العالمي **(سنوسي سعيدة، 2010: 96)**

كما يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها تحقق تامين تنمية اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم.

4-2- أبعاد التنمية المستدامة:

لقد تبنى مؤتمر ريو دي جينيرو 1992 حول قمة الأرض فكرة التنمية المستدامة، و جعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن 21، و أصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمعات و برزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي في الصناعة و الزراعة و غيرها، وتتمثل هده الأبعاد فيما يلي:

4-2-1- البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في انعكاسات و نتائج الاقتصاد على البيئة و كيفية تحسين التقنيات الصناعية و تظهر أهم عناصر هذا البعد فيمايلي:

– النمو الاقتصادي المستدام؛

– كفاءة رأس المال؛

– إشباع الحاجات الأساسية؛

– العدالة الاجتماعية.

4-2-2- البعد الاجتماعي:

ان البعد الاجتماعي يركز اساسا على ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع و بضرورة الإنصاف بين الأجيال و ويمكن تلخيص النقاط التي يقوم عليها في :

–ضبط السكان؛

–فكرة العدالة الإجتماعية؛

–فكرة التنمية البشرية؛

– استدامة المؤسسات؛

–مشاركة الناس في مراحل التخطيط و التنفيد للتنمية الوطنية؛

–أن تستكمل الوسائل الإجتماعية ضبط السلوك الإستهلاكي للناس.

4-2-3- البعد البيئي:

في ظل الانتشار الواسع لمختلف الأنشطة في بعض القطاعات كالبترول والغاز واستخراج المعادن وامتداد العمران وإنشاء صناعات تبرز الآثار المدمرة للبيئة نظرا لما تسببه هذه الأنشطة من التلوث للجو والمياه والتربة والقضاء على الغابات وارتفاع درجة حرارة الأرض والتصحر ، كل هذه العوامل تعيق بشكل أو بآخر التنمية المستدامة ومنها :

– إتلاف التربة؛

– حماية الموارد الطبيعية؛

– صيانة المياه؛

– تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية؛

– حماية المناخ من الاحتباس الحراري.

4-2-4- االبعد التكنولوجي:

يتمثل البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة فيمايلي:

–استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الإقتصادية ؛

-الأخد بالتكنولوجيات المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة؛
-المحروقات و الإحتباس الحراري يستدعي اهتماما خاصا؛
-الحد من انبعاث الغازات ؛
-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون **(مطوري أسماء ،2008: 190).**

4-3- مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

وضعت الجزائر خلال السنوات الخمس الأخيرة، آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه الوزير الأول، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية.

5- متطلبات تفعيل الصيرفة التشاركية في الجزائر لدعم وتعزيز التنمية المستدامة :

لما كانت المؤسسات المصرفية والمالية أساسية وضرورية لكل اقتصاد مهما كان شكله، فقد لعبت دوراً في تجميع المدخرات واستثمارها في مجالات مختلفة يعود بالنفع الوفير على البلد في شكل زيادة الإنتاجية والتشغيل والتقليل من البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وحسب هذه المقاربة فان الهدف التنموي للبنوك التشاركية يتطلب منها أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي ، اذ ينبغي أن تكون اداة فعالة للتنمية الإقتصادية المستدامة في المجتمعات من خلال سعيها الى ايجاد المناخ المناسب لجذب رؤوس الأموال واعادة استثمارها، كما يجب أن لا بل ما حقي الر على تعظيم الأرباح فقط كما هو شأن البنوك التقليدية : وانما تتعداه الى العمل بما يحقق النفع العام للمجتمع . وكما هو معلوم لدى الجميع، لايزال تمويل الاقتصاد الجزائري مهيمن بشكل كبير من طرف الانفاق العمومي الذي يعتمد بدوره الى حد كبير على الضريبة البترولية : وفي ظل غياب مصادر تمويل اخرى لجأت الجزائر الى التمويل غير التقليدي في ظل غياب مصادر تمويل أخرى بهدف تخفيف هذا القيد المالي وضمان استمرارية الانفاق العمومي لكن رفض غالبية مكونات المجتمع الجزائري له جعل الحكومة توقف هذا النوع من التمويل وتحاول البحث عن سبل أخرى للتمويل، فضمن هذه المجموعة من الاصلاحات، يحتل اصلاح وعصرنة القطاع المصرفي مكانة قصوى، فكما هو معلوم فقد ساهم الاستثمار العمومي في تزويد الاقتصاد الوطني بالبنى التحتية القاعدية اللزمة لانشاء وتطوير المؤسسات التي تشكل ركيزة هامة لتطوير استثمار منتج من أجل توليد تنمية مستدامة، ولذلك يتوجب على هذا الاستثمار أن يزداد ويتوسع أكثر فأكثر وخصوصا في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن مرافقة هذا الإستثمار بتمويل ملائم أمر حاسم لإنجاح عملية تنويع الاقتصاد ، وفي هذا الصدد يعتبر دور المصارف أمرا بالغ الأهمية، كما تعتبر الصيرفة التشاركية نقطة تحول مهمة جدا في النظام المصرفي الجزائري، ذلك أن عملية جمع الموارد اللازمة لتحقيق التنمية تعد أحد نقاط الضعف الأساسية ، فمن بين 5000 مليار دينار جزائري من النقود الورقية قيد التداول والتي تمثل 32 % من الكتلة النقدية M2 نجد ان هناك ما بين 1500 و 2000 مليار دينار جزائري تمثل ادخار المتعاملين الاقتصاديين خارج القطاع المصرفي **(محافظ البنك المركزي، فيفري 2019)**، وهنا يأتي دور البنوك التشاركية وشبابيك التمويل التشاركي التي سوف تكون على مستوى البنوك العمومية من أجل العمل على استقطاب هذه الكتلة النقدية واعادة استثمارها وضخها بطرق أخرى في الاقتصاد الوطني بغية تحقيق التنمية المستدامة.

وهنا يتعين على الساحة المصرفية من الآن فصاعدا التطرق الى الإصلاح المصرفي والمالي يهدف الى تنويع عرض التمويل مع تعزيز قدرات المصارف لجلب أكبر للادخار وتنويع الوساطة المصرفية التي تتسم بظرف تميزه المنافسة العادلة.

ولتحقيق ذلك، فان المصارف التشاركية مدعوة بالدرجة الاولى للشروع في :

- **دعم التطوير المهني:** وذلك من أجل تأهيل مواردها البشرية وجعلها متخصصة، قصد القيام بدورها بكفاءة أكبر تجاه المهن المستحدثة والجديدة، إذ أن تطوير الموارد البشرية متطلب أساسي لتطوير صناعة الخدمات المالية التشاركية على مستوى العالم ومع النمو السريع أصبح هناك ملحة لتنمية الموارد البشرية ليس فقط من أجل تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء ولكن أيضا للإلتزام بأخلقيات المهنة لمختلف الفئات بدءا من أعضاء مجالس الإدارات وكبار حملة الأسهم وامتدادا للطاقم الإداري و التنفيذي ثم صغار العاملين ووصولا لعامة الجمهور **(المجلس العام للبنوك و المؤسسات الإسلامية، 2019)**.

كما يمكن للجامعات تقديم التدريب اللازم والمعرفة لإنشاء الجيل الجديد المطلوب من المتخصصين في مجال الصيرفة التشاركية.

- **دعم السياسات و النظم الرقابية:** إذ أنه في بيئة رقابية تزداد تعقيدا يجري العمل باستمرار على وضع واقتراح لوائح ونظم جديدة في القطاع المالي ، تؤطر على المؤسسات المالية التشاركية وتلك التقليدية على حد سواء، وتحتاج المنظمات الواضعة للمعايير الدولية والسلطات الرقابية والاشرافية الى فهم أعمق لمدى تأثير مقترحاتهم على صناعة الخدمات المالية التشاركية، والذي يظهر التحديات التشغيلية والاستراتيجية للصناعة المصرفية **(المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، 2019)**.

- **البحوث والمطبوعات:** تلعب البحوث المتعلقة بالسوق المالية التشاركية دورا هاما في توفير التوجيهات المناسبة وتشكل المنحى المستقبلي للقطاع المالي بتعقيداته في لاعالم يفتقر الى الابتكار في المنتجات والخدمات، ويمثل البحث العلمي أهم عناصر التنمية، كما يعتبر صرورة ملحة في المرحلة الراهنة من أجل تطور صناعة الخدمات المالية التشاركية **(المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، 2019).**
- **نشر الوعي والتواصل وتبادل المعلومات(العلاقات العامة):** حيث يجب السعي لنشر مفاهيم ومبادىء المالية التشاركية ومواجهة التحديات الجديدة في السوق من قضايا رقابية وادارة المخاطر وتطوير المنتجات و الحوكمة...الخ **(المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، 2019).**
- **هذا ويجب كذلك على الحكومة والمؤسسات المالية التي تهتم بهذا النوع من الخدمات المالية التشاركية أن تقوم بالآتي:**
  - التكفل بخصوصيات هذا النمط من التمويل وجمع الموارد؛
  - الإستجابة على أفضل وجه للتطلعات الحالية و المستقبلية للمتعاملين الاقتصاديين؛
  - تعزيز الإدماج المالي ، من خلال المساهمة في تعبئة الادخار المتداول خارج الدائرة المصرفية؛
  - الإسهام في توسيع نطاق المنتجات والخدمات المصرفية ذات الصلة بجميع قطاعات الإقتصاد، في اطار وساطة مصرفية ومالية منظمة و مكيفة.

وبغية ضمان تطوير متناسق للتمويل التشاركي ، يجب أن تستند إقامته من خلال شبابيك مخصصة على مجموعة من المبادىء الأساسية أهمهما:

- التدرج في التطبيق؛
- الاستشارة في الإعداد؛
- ادراج جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية.

- **خلاصة**

لقد اثبتت الصيرفة التشاركية مكانتها في تعزيز التنمية المستدامة في كثير من بلدان العالم العربي و الاسلامي وحتى الغربي، مما جعل بلدانا أخرى تحذو حذوها في تبني صيغ هذا النوع من التمويل عن طريق اصدار قوانين وتشريعات خاصة به لتشجيعه و تطويره ضمن أطر منظمة وقانونية كما هو الحال بالنسبة للجزائر ومن قبلها المغرب الذي انطلق العمل فيه بصيغ التمويل التشاركي منذ 2017 في حين مازال عندنا في الجزائر في مرحلته الجنينية رغم صدور النظام رقم 18–02 المؤرخ في 4 نوفمبر

2018 الذي يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية " ، وهذا لتظافر جملة من المعوقات و التحديات التي تعترض تطور صيغ الصيرفة التشاركية خصوصا لدى البنوك العمومية، الأمر الذي يحتم علينا بذل جهود حثيثة لمواكبة الحركية الإقتصادية العالمية، و التوجه العالمي المتنامي نحو التمويل التشاركي، وعليه ومن خلال ما سبق يمكن الوصول الى النتائج التالية:

– اعتراف العديد من الجهات العالمية مثل البنك الدولي بقطاع الصيرفة التشاركية كأحد المكونات الرئيسية في الصناعة المصرفية العالمية، وتصريح صندوق النقد الدولي عزمه ضم خدمات الصيرفة التشاركية إلى إطار رقابته، والحديث المتكرر منذ نهاية الأزمة المالية العالمية الأخيرة عن دوره في تعزيز استقرار القطاع المالي العالمي، وحديث الخبراء عن ارتفاع شفافية تعاملاته وانخفاض مخاطره بالمقارنة مع التمويل التقليدي، وحتى أن الأزمة المالية كان يمكن تجنبها من خلال تبني الصيرفة التشاركية التي تمول الاقتصاد الحقيقي.

– المصارف التشاركية في الجزائر تمكنت من تجميع المدخرات من المودعين، حيث وصلت إجمالي الودائع في نهاية 2018 حوالي 518,5 مليار دينار جزائري أي بنسبة 34,06 % من اجمالي ودائع البنوك الخاصة. وقد نجحت هذه المصارف في تقديم القروض اللازمة حيث بلغت جملة االتمويلات أكثر من 400 مليار دينار جزائري بما يساوي 77,15% من الودائع لديها وبما يساوي 30,90% من حجم القروض المقدمة من البنوك الخاصة.

– هيمنة المصارف العمومية على الجهاز المصرفي من حيث حجم الودائع بنسبة 87 % ومن حيث حجم التمويل بنسبة 87 % أيضا يعد عقبة في حد ذاته لنجاح الصيرفة التشاركية مالم تسرع هذه البنوك العمومية في تبني هذا النوع من التمويل عن طريق فتح شبابيك ونوافذ للتمويل التشاركي تعمل جنبا لجنب مع شبابيك ونوافذ التمويل التقليدي

– الصيرفة التشاركية تسمح بزيادة الاستثمار ومصادر تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة

– الصيرفة التشاركية الموجهة لتحقيق التنمية المستدامة تؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة و بأقل قدر ممكن من الاضرار البيئية محققة الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

– تلعب البنوك التشاركية دورا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الصيغ التمويلية الخاصة بها

– ضعف ثقة الجمهور الجزائري بالمصارف الخاصة خاصة بعد فضيحة الخليفة بنك يعتبر حاجزا أمام نجاحها في تمويل التنمية المستدامة ما لم تعجل البنوك العمومية بتبني صيغ التمويل التشاركي.

وبناء على ما سبق، ورغم الدور المتوقع للتمويل التشاركي في تمويل عملية التنمية المستدامة، ورغم نجاح هذه المصارف في تجميع المدخرات والودائع ، إلا أنها تبقى عاجزة عن بلوغ اللمستوى المطلوب في تمويل هذهة التنمية، وفي دعم القطاعات الاقتصادية الرائدة.

وحتى لا نقلل من الاهتمام بالصيرفة التشاركية ودورها المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار التوصيات التالية:

التوصيات:

1- إن طرح منتجات الصيرفة التشاركية، من جهة، والتطبيق الأكثر صرامة لمبدأ تقاسم الربح والخسارة، من جهة أخرى، يمكن أن يخلق بعض فرص النمو المستقبلية.

2- إن اهتمام البنوك التشاركية بتشجيع المضاربة يقتضي اهتمام المصارف بتقديم أساليب جديدة ووسائل جديدة في إطار وأحكام عقد المضاربة أو المشاركة، تلائم الواقع الذي تعمل فيه المصارف.

3- الربط بين مبادئ الصيرفة التشاركية وبعض أهداف الجزائر للتنمية المستدامة. اذ أن كلاهما يهدف إلى تحقيق تمويل يتسم بالمزيد من المسؤولية والإنصاف وموجها نحو الاقتصاد الحقيقي.

4- الاهتمام بتعبئة الموارد وجمع المدخرات عن طريق إعادة الثقة لدى الجمهور في البنوك عامة والخاصة منها على وجه الخصوص مما يوفر الأموال اللازمة لدعم التنمية المستدامة

5- في سياق هذا النوع من العقود نوصي بأن تكون الصيغ التي يتم اعتمادها للمضاربة والمشاركة واضحة قابلة للتطبيق العملي، بعيدا عن الكتابة النظرية المجردة والغامضة.

6- -هناك العديد من قصص النجاح في مجال الصيرفة التشاركية. وبإمكان العملاء الجدد الاطلاع عليها كمحفز.

7- إن اهتمام البنوك التشاركية بالمضاربة والمشاركة يساهم في حل مشكلة البطالة وإنماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهذا يتفق أيضا مع المسؤولية الاجتماعية للبنوك التشاركية.

8- وفي الأخير على البنوك الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وخاصة لصغار المهنيين والحرفيين ، وهذا يقتضي استراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة.

الاحالات وقائمة المراجع:

1. محافظ بنك الجزائر ، 19 فيفري 2019 ، يوم دراسي حول : عصرنة المصارف: انجازات وآفاق، الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية، الجزائر؛

2. محمد كمال عطية ، 1989، نظم محاسبية في الإسلام، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، منشأة المعارف؛

3. لحيلح الطيب، أفريل 2008، التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر
4. طايل مصطفى كامل السيد، 2012، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، دار اسامة للتوزيع والنشر؛
5. الوادي محمود حسين، 2010، الخدمات في المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، دار الصفا للنشر والتوزيع؛
6. النجار اخلاص باقر، 2009، المصارف الاسلامية، البصرة، العراق، دار الكتاب للطباعة والنشر؛
7. عبد المنعم هبة، 2016، انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية على ادارة السياسة النقدية في الدول العربية، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي؛
8. نعمة الله نجيب، محمد يونس، عبد المنعم مبارك، 2001، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية، الدار الجامعية،
9. بنك البركة، 2019، التقرير السنوي 2018، الجزائر؛
10. بنك السلام، 2019، التقرير السنوي 2018، الجزائر؛
11. بنك الخليج الجزائر، 2019، التقرير السنوي 2018، الجزائر؛
12. محافظ بنك الجزائر ، 2018، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018، مداخلة امام المجلس الشعبي الوطني، الجزائر؛
13. المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية، تقرير النشاط للفترة 2015 – 2018: ماي 2019، البحرين
14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم 73 ، 2018، النظام رقم 18-02، ص: 20
15. سنوسي سعيدة، 2010، الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية، و دور التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، جامعة عنابة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير؛
16. اسماء مطوري، 2008، الثقافة البيئية الوعي الغائب ،الوادي، الجزائر مطبعة مزوار للنشر و التوزيع؛